

قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)

رشا حمادة*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة اشتملت على مكونات الإفصاح الاختياري التسعة والمتمثلة في: المعلومات العامة للشركة، ونشاط الشركة ووضعها المستقبلي، ومعلومات الأسهم وحملتها، والمعلومات عن الإدارة، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ونتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، وتكاليف البحث والتطوير في الشركة، والمعلومات عن العاملين في الشركة، والمعلومات عن الحوكمة؛ وذلك للتعرف على أثر تلك المكونات في جودة التقارير المالية والمتمثلة في قدرة المعلومات المفصح عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير ضمن مجتمع البحث المتمثل في شركات الوساطة المالية والبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. وقد وزعت تلك الاستبانات على عينة من المحللين الماليين العاملين في تلك الشركات والبنوك التجارية، ومن ثم تم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences. خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً كبيراً لمكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات المدرجة في بورصة عمان لمفهوم الإفصاح الاختياري وعرض مكوناته ضمن تقاريرها المالية.

الكلمات الدالة: الإفصاح، الجودة، التقارير المالية، بورصة عمان.

المقدمة

Disclosure، كما تقوم بعض الشركات بالإفصاح عن معلومات ليست ملزمة بالإفصاح عنها من أي جهة، وهذا الإفصاح الذي يزيد عن متطلبات الإفصاح الإلزامي يسمى بالإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure (متولي، 2007)، بينما يركز الإفصاح العادل على تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة وبالتالي ينطوي هذا النوع على جانب أخلاقي (أبو زيد، 1990). ويشير الإفصاح الكامل إلى عرض جميع المعلومات المتاحة سواء كانت مهمة أو غير مهمة.

ينراوح الإفصاح الاختياري على مدى يبدأ من الصفر حيث يكون الإفصاح ممثلاً لأقصى درجات الخصوصية للشركة، ويصل حتى الإفصاح الكامل الذي يعني التسليم بحث الجمهور في أن يرى ويعرف كل شيء عن الشركة (Robert Elliott and P.D Jacobson, 1994).

ولما كانت جودة التقارير المالية ترتبط بمدى قدرة تلك المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات

يقصد بالإفصاح إعلام المجتمع المالي بالتقارير المالية للشركات سواء كان ذلك في صلب هذه التقارير أو إيضاحات مرفقة به. وانطلاقاً من ذلك نجد أن الفكر المحاسبي قد تناول أربعة أنواع من الإفصاح وهي الإفصاح الإلزامي والعادل والكامل والاختياري.

يقصد بالإفصاح الإلزامي ذلك الإفصاح التي تتطلبه المعايير المهنية والقوانين والأنظمة المعمول بها في دولة ما؛ حيث تقوم عدة جهات مهنية ورقابية وحكومية بالزام الشركات المساهمة بالإفصاح عن المعلومات في تقاريرها المالية وهو ما يسمى بالإفصاح الإلزامي Mandatory

* أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء/الأردن.
prof.rhamada@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2014/5/18 وتاريخ قبوله 2014/8/26.

8. هل يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن العاملين في الشركة في جودة التقارير المالية؟
9. هل يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الحوكمة في جودة التقارير المالية؟

أهداف الدراسة:

يكمّن هدف الدراسة الرئيس في التعرف الى أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، من خلال التعرف إلى أثر مكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية عبر الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف إلى أثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات العامة للشركة في جودة التقارير المالية.
2. التعرف إلى أثر الإفصاح الاختياري حول نشاط الشركة ووضعها المستقبلي في جودة التقارير المالية.
3. التعرف إلى أثر الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم وحملتها في جودة التقارير المالية.
4. التعرف إلى أثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الإدارة في جودة التقارير المالية.
5. التعرف إلى أثر الإفصاح الاختياري حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية في جودة التقارير المالية.
6. التعرف إلى أثر الإفصاح الاختياري حول نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية في جودة التقارير المالية.
7. التعرف إلى أثر الإفصاح الاختياري حول تكاليف البحث والتطوير في الشركة في جودة التقارير المالية.
8. التعرف إلى أثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن العاملين في الشركة في جودة التقارير المالية.
9. التعرف إلى أثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الحوكمة في جودة التقارير المالية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الإفصاح الاختياري وما يحدثه من أثر في قرارات مستخدمي القوائم والتقارير المالية، ومن ثم أهمية تحديد أثر مكونات الإفصاح الاختياري كل على حدة والتعرف على أثرها في جودة التقارير المالية، إضافة إلى التعرف على الأثر الكلي

مستخدمي التقارير المالية، حيث يرى الاتحاد الدولي للمحللين الماليين (FAF) Financial Analysts Federation بهذا الصدد أن جودة التقارير المالية تعني الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب؛ لذا فإن التعرف على أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية يعد من المواضيع الجدية التي تستوجب المزيد من البحث والاهتمام.

تتناول هذه الدراسة الإفصاح الاختياري الذي يعد الإفصاح الأكثر شيوعاً في الواقع العملي بعد الإفصاح الإجباري؛ إذ أن الإفصاح العادل يصعب تحديده لأن العدالة أمرٌ نسبيٌّ، أما الإفصاح الكامل فهو غير ممكن عملياً لارتفاع تكلفته. وقد حظي الإفصاح الاختياري باهتمام متزايد بدءاً من سبعينيات القرن الماضي لما له من فوائد متعددة، وتأثير على عدة نواحي تمس أطرافاً عدة؛ حيث يتم التعرف في هذه الدراسة على أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية من خلال دراسة ميدانية في بورصة عمان.

مشكلة الدراسة:

ترتبط جودة التقارير المالية بقدرة المعلومات المفصّح عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير، لذا تأتي هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الآتي: هل يؤثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية؟ وتتفرع عنه تسع تساؤلات على النحو الآتي:

1. هل يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات العامة للشركة في جودة التقارير المالية؟
2. هل يؤثر الإفصاح الاختياري حول نشاط الشركة ووضعها المستقبلي في جودة التقارير المالية؟
3. هل يؤثر الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم وحملتها في جودة التقارير المالية؟
4. هل يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الإدارة في جودة التقارير المالية؟
5. هل يؤثر الإفصاح الاختياري حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية في جودة التقارير المالية؟
6. هل يؤثر الإفصاح الاختياري حول نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية في جودة التقارير المالية؟
7. هل يؤثر الإفصاح الاختياري حول تكاليف البحث والتطوير في الشركة في جودة التقارير المالية؟

مستوى التباين في الإفصاح الاختياري، وتحديد حجمه ونوعيته في العينة المدروسة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري إلا أن هناك اهتماماً ملحوظاً به من قبل الشركات، ورغبة بتزويد الأطراف المهتمة بمعلومات إضافية عن تلك التي يفرضها الإفصاح الإلزامي.

3. دراسة (حمدان، 2011) بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية":

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، إضافة إلى إلقاء الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية.

ولتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها قام الباحث بجمع بيانات من (50) شركة صناعية مساهمة عامة أردنية للفترة الواقعة بين عامي 2001-2006 واستخدام كل من اختبار انحدار البيانات التجميعي (Pooled Data Regression) واختبار الانحدار اللوجستي (Logistic Regression).

توصلت الدراسة إلى مؤشرات مهمة حول انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، كما أنها وجدت علاقة مهمة إحصائياً بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي.

4. دراسة (مارق، 2009) بعنوان: "قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية":

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية، وذلك عن طريق دراسة (52) شركة مساهمة سعودية والتقارير العائدة لها لعام (2005). واعتمدت الدراسة على نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders' Theory) وقائمة الإفصاح الاختياري المكونة من (60) عنصراً، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الإيجابي في تحليل حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السعودية.

للإفصاح الاختياري في جودة تلك التقارير مما يعد أمراً حيوياً ومهماً لكل من إدارة الشركات المعدة لتلك التقارير والمستفيدين منها على اختلاف أنواعهم.

الدراسات السابقة:

أ. الدراسات العربية:

1. دراسة (أبو شلوع، 2013) بعنوان: "محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية":

هدفت الدراسة إلى تحليل توجهات الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك عن طريق تحديد مجموعات أصحاب المصالح التي يوجه إليها الإفصاح الاختياري الوارد بالتقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، كما استهدفت الدراسة تحليل محتوى الإفصاح الاختياري في تلك التقارير، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من عشرين شركة مصرية مقيدة بالبورصة المصرية لعام 2008، للوقوف على مستوى الإفصاح الاختياري السري الوارد بتلك التقارير، وتم إجراء تحليل انحدار متعدد لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر المتغيرات تأثيراً على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية هو مستوى تعقد أعمال الشركة، ومدى اهتمام الشركة بإدارة رأس المال الفكري وحصول الشركة على جائزة أفضل إفصاح سابقة.

2. (زيود وآخرون، 2011) بعنوان: "مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية":

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك عبر اختيار قائمة مكونة من ستين عنصراً تمثل العناصر الأساسية للإفصاح الاختياري، بالتطبيق على التقارير السنوية المنشورة عام 2009، لخمس عشرة شركة من الشركات المساهمة السورية المسجلة، واستخدم البحث المنهج الإيجابي في قياس

فرضية من فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المصاحب للقوائم المالية للشركات المساهمة السعودية غير كاف لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم، كما أظهر المشاركون في الدراسة درجة عالية من الأهمية تجاه الإفصاح عن جميع محاور الدراسة. وقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الدراسات والبحوث في مجالات الإفصاح الاختياري ونشر الوعي بأهميته في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتبني أفضل الطرق والوسائل الممكنة لتشجيع وتحفيز الشركات المساهمة السعودية للتوسع في سياسة الإفصاح الاختياري.

7. دراسة (أبو حماد، 2009) بعنوان: "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية- دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية":

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانة ووزعت على مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؛ حيث تم توزيع (150) استبانة على عينة الدراسة وتم استرجاع (125) منها، ومن ثم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها.

8. دراسة (عفيفي، 2008) بعنوان: "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية":

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المساهمة المصرية المسجلة في البورصة مكونة من (70) شركة. وذلك من خلال خمس متغيرات مرتبطة بتطبيق حوكمة الشركات وهي استقلال أعضاء

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات عينة الدراسة، ووجود ظاهرة إيجابية مشتركة بين تلك الشركات تتمثل في اهتمام الشركات السعودية بالإفصاح الاختياري، كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام هيئة المحاسبين السعوديين وهيئة سوق المال بالإفصاح الاختياري، ومنح حوافز للمدراء لتشجيعهم على الإفصاح الاختياري.

5. دراسة (الشامي، 2009) بعنوان: "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية": هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن. ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانة ووزعت على مجموعة من المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمحاسبين العاملين في البنوك التجارية اليمنية؛ حيث تم توزيع (70) استبانة على عينة الدراسة وتم استرجاع (63) منها، ومن ثم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك تأثيراً عالياً للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية حيث بلغت نسبة التأثير (83%)، كما أظهرت الدراسة أن للخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تأثير عالياً على جودة التقارير المالية وبنسبة تأثير بلغت (85%).

6. دراسة (الخيال، 2009) بعنوان: "الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية":

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع وجهات نظر الأكاديميون والمحاسبون والقانونيون والوسطاء الماليون حول أهمية الإفصاح الاختياري، والاستدلال على أهم المعلومات التي يرغب المشاركون في الدراسة أن تتضمنها التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية بجانب محتوياتها المالية. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة تضمنت عدداً من المحاور التي تم توظيفها للتعامل مع كل

الملاك، وعلى المجتمع بأثره. واتبع الباحث على المنهج الإيجابي الذي يقدم إجابة على تساؤل هو لماذا يتخذ سلوك المحاسبين طريقة معينة، وذلك عند تقييم الإفصاح الاختياري، وتحليل فوائده، كما اتبع المنهج الاستقرائي في استطلاع رأي مستخدمي المعلومات المحاسبية في مصر حول كافة المسائل المرتبطة بالإفصاح الاختياري. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري يهدف إلى توفير المزيد من المعلومات التي تخدم أغراض المستخدم الفرد والمجتمع، وللإفصاح الاختياري آثار اقتصادية على الشركة والمستثمرين ومستخدمي المعلومات بخلاف الملاك وعلى المستوى القومي.

ب. الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Chan, et al., 2014) بعنوان:

“Does mutual fund ownership affect financial reporting quality for Chinese privately-owned enterprises?”

“هل تؤثر ملكية صناديق الاستثمار المشتركة على جودة التقارير المالية في الشركات الصينية الخاصة”:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور صناديق الاستثمار المشتركة في تعزيز جودة التقارير المالية في الصين؛ حيث افترضت الدراسة أن صناديق الاستثمار المشتركة هي أكثر تطوراً وتأثيراً من المستثمرين الأفراد، لذلك من المتوقع أن تكون أكثر فعالية في منع المديرين التنفيذيين من التلاعب بالأرباح وحجب الحقائق؛ وهذا بدوره من شأنه أن يقلل من حدوث آراء مراجعي الحسابات المُعدّلة ويزيد من جودة التقارير المالية.

تمت هذه الدراسة استناداً إلى بيانات الشركات الصينية المدرجة بين عامي 2003-2008؛ وقد جاءت النتائج متوافقة مع افتراضات الدراسة. إضافة إلى ذلك؛ فقد أظهرت الدراسة آثار ملكية صناديق الاستثمار المشترك في الحد من انتشار آراء مراجعي الحسابات المُعدّلة بشكل أكبر في الشركات المملوكة للقطاع الخاص، وخصوصاً تلك التي تحقق معدلات نمو أعلى، وذلك لأن الشركات المملوكة للقطاع الخاص يكون الاعتماد فيها بشكل أكبر على سوق رأس المال لتمويل احتياجاتها من الشركات المملوكة

مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وتركز الملكية، ووجود لجنة مراجعة، بالإضافة إلى أربعة متغيرات ضابطة. وقد طور الباحث مؤشراً لقياس مستوى الإفصاح الاختياري مكوناً من (78) بنداً، تمثل في خمس مجموعات فرعية للإفصاح. واعتمد الباحث على استخدام نماذج للانحدار (انحدار عام، وانحدار مندرج، بالإضافة إلى طريقة الحذف أو الارتداد الخلفي). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم الشركة، ووجود لجنة للمراجعة، ومستوى الإفصاح الاختياري ككل، بينما تباينت نتائج اختبار الفروض على مستوى المجموعات الفرعية لمؤشرات الإفصاح، وأظهرت أيضاً نتائج الدراسة أن تطبيق آليات حوكمة الشركات يؤثر على سلوك الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المصرية.

9. دراسة (متولي، 2007) بعنوان: “نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية”:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات السعودية المساهمة وذلك بالتركيز بشكل أساسي على التقارير المالية المنشورة نهاية عام (2005)، وذلك بالاعتماد على قائمة الإفصاح الاختياري. واتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج الإيجابي في تحليل حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السعودية. وتوصلت الدراسة إلى تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة مع وجود ظاهرة إيجابية تتجلى باهتمام الشركات بالإفصاح الاختياري بالرغم من تباينه بينها.

10. دراسة (عبد الكريم، 2003) بعنوان: “الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية”:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الإفصاح الاختياري وأهدافه، أهميته في توفير المعلومات الهامة لمختلف متخذي القرارات من خلال القوائم المالية المنشورة للشركات، وتحليل الآثار الاقتصادية للإفصاح الاختياري على الشركة التي تقوم بالإفصاح، وعلى مستخدمي المعلومات بخلاف

بمدى ارتفاع أتعاب التدقيق، بتقديم الإدارة لتنبؤات دقيقة ومفيدة ومحددة ومنكررة وبالتوقيت المناسب، وتختبر هذه الدراسة فرضية أن التقارير المالية المدققة والإفصاح الاختياري للمدراء عن المعلومات الخاصة، هو آلية متممة للتواصل مع المستثمرين، فهناك افتراض أن التأكيد المستقل والتقارير عن المخرجات المالية يشجع المدراء ليكونوا أكثر مصداقية وبالتالي أكثر دقة في إفصاحاتهم. حيث غطت الدراسة الفترة بين عام 2000 إلى عام 2007، وتضمنت 44,883 مشاهدات مالية لـ 9,172 شركة بيانات كاملة لكافة المتغيرات، وقد تم استخدام تحليل الانحدار في تحليل تلك البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود تأكيد للتقارير المالية من قبل مدقق مستقل، يعمل على زيادة أنشطة الإدارة التنبؤية، وأن ردة فعل السوق حيال تلك التنبؤات ترتفع بوجود مصادر متبناة من قبل التدقيق.

4. دراسة (Adelopo، 2011) بعنوان:

“Voluntary Disclosure Practices Amongst Listed Companies in Nigeria”

"ممارسات الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في نيجيريا":

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تطبيقات الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في السوق المالي في نيجيريا. وقد اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في السوق النيجري للأوراق المالية، تشمل بيانات (63) تقريراً سنوياً، (52) منها لشركة غير مالية، و(11) لشركة تأمين، تمثل عام (2007)، وقد استخدم الباحث نموذج تحليل انحدار متعدد لتحليل تلك البيانات. وكانت النتائج تشير إلى وجود علاقة إيجابية هامة بين الإفصاح الاختياري وحجم الشركة، مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصولها؛ ووجود علاقة جوهرية إيجابية بين أداء الشركة السوقي وبين الإفصاح الاختياري، وذلك باعتبار المقياس السوقي لأداء المنشأة أرباح السهم والأرباح الموزعة، وكان مقياس العائد على الأصول ذو علاقة سلبية هامة بالإفصاح الاختياري على عكس المتوقع من الباحث؛ ووجود علاقة سلبية جوهرية بين وجود كبار حملة الأسهم وحملة أسهم من الإدارة مع إفصاح الشركة.

للدولة؛ مما يعني أن صناديق الاستثمار تشكل جزءاً هاماً من آليات الحوكمة في البلدان الناشئة.

2. دراسة (Hope, et al.، 2013) بعنوان:

“Financial Reporting Quality of U.S Private and Public Firms”

"جودة التقارير المالية للشركات الخاصة والعامة في الولايات المتحدة الأمريكية":

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار جودة التقارير المالية للشركات الخاصة مقابل الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تمت عملية الاختبار تلك باستخدام قاعدة بيانات تضمنت البيانات المحاسبية لعينة كبيرة من تلك الشركات في الولايات المتحدة حيث شملت العينة حوالي مئة ألف شركة عامة وخاصة.

وقد وجدت الدراسة أن الشركات العامة عموماً تتمتع بمستوى أعلى من الجودة ومستوى أكثر تحفظاً من الشركات الخاصة، حيث جاءت نتائج الدراسة متسقة مع التقارير التي تعكس زيادة الطلب على المعلومات المالية في القطاع العام. غير أن هذه المستويات من الجودة قد تكون بمستوى أقل في الشركات التي تكون عرضة لإدارة الأرباح أو في الشركات التي من المحتمل أن تواجه انخفاضاً في الطلب على معلوماتها المالية.

إضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة لا تسهم فقط في المناقشة الجارية حول جودة التقارير المالية في القطاع الخاص مقابل القطاع العام؛ ولكنها أيضاً تهدف إلى توسيع نطاق الأدبيات في محاولة لفهم العوامل التي تتحكم بجودة التقارير المالية للشركات.

3. دراسة (Ball, et al.، 2012) بعنوان:

“Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure as Complements: A Test of Confirmation Hypothesis”

"التقارير المالية المدققة والإفصاحات الاختيارية كمتمة: اختبار فرضية المصادقة":

اختبرت الدراسة مدى اعتبار إفصاحات الإدارة عن المعلومات الخاصة متمماً للتقارير المالية المدققة، ومدى ارتباط تأكيدات المدقق حول القوائم المالية، والمعبر عنها

(Ordinary Least Squares). وقد توصلت الدراسة إلى أن انخفاض نسبة ملكية الإدارة ووجود نسبة ملكية كبيرة للحكومة مرتبطان بارتفاع بمعدل الإفصاح الاختياري؛ وأنه لا يوجد علاقة بين إجمالي ملكية كبار حملة الأسهم (Block holder) والإفصاح؛ علاوة على ازدياد مستوى الإدارة الخارجية يخفض من الإفصاح الاختياري؛ وأن الشركات الكبيرة الحجم لديها نسبة إفصاح أكثر، وكذلك الشركات التي لديها نسبة ديون منخفضة؛ ووجود علاقة إيجابية بين ملكية الحكومة والإفصاح.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

جاءت هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح الاختياري ودراسة الآثار المتأتبة من قيام الشركات بزيادة مستوى الإفصاح في قوائمها وتقاريرها المنشورة سواء بالنسبة للشركات المصدرة لتلك القوائم أو بالنسبة لمستخدمي تلك القوائم وانعكاسات ذلك على أداء تلك الشركات في الأسواق المالية المختلفة. لكن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة كونها تناولت دراسة أثر كافة مكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، إضافة إلى ذلك كونها تناولت بيئة الأعمال الأردنية؛ حيث استهدفت الدراسة آراء المحللين الماليين في بورصة عمان لتعرف آراءهم حول أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية.

فرضيات الدراسة :

استناداً إلى ما سبق وتحقيقاً لأهداف الدراسة وضع الباحث الفرضية الرئيسة التالية: "لا يؤثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية". وينفرع عنها تسع فرضيات فرعية هي الآتية:

1. لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات العامة للشركة في جودة التقارير المالية.
2. لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول نشاط الشركة ووضعها المستقبلي في جودة التقارير المالية.
3. لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم وحملة الأسهم في جودة التقارير المالية.
4. لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الإدارة في جودة التقارير المالية.

5. دراسة (Heitzman *et al.*, 2010) بعنوان: "The Joint Effects of Materiality Thresholds and Voluntary Disclosure Incentives on Firms' Disclosure Decisions" "التأثير المشترك لعنات الأهمية النسبية ومحفزات الإفصاح الاختياري على قرارات المنشأة الإفصاحية":

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الأهمية النسبية في صنع قرارات المنشأة الإفصاحية، بغض النظر عن نوايا الإفصاح الاختياري، وبشكل خاص في حال كانت الإدارة مجبورة أو مضطرة للإفصاح عن معلومة معينة لأهميتها، فإن تأثير محفزات الإفصاح الاختياري على قرارات الإفصاح يجب أن تكون أضعف. وشملت عينة الدراسة 1478 منشأة منها فقط 1184 منشأة تحقق فيها الإفصاح المطلوب، وتم استخدام أحد نماذج تحليل الانحدار في تحليل تلك البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير محفزات الإفصاح الاختياري كالعائد على الأرباح أو الإيراد، ومسألة المديونية المستقبلية، وتركز الصناعة، وخطر التقاضي يكون لها تأثيراً أضعف حينما يكون من الواجب على المنشأة الإفصاح عن عنصر ما بسبب أهميته.

6. دراسة (Eng, *et al.*, 2003) بعنوان:

"Corporate Governance and Voluntary Disclosure"

"حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري":

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية والإستراتيجية لدى الشركة، وقد اختارت الدراسة هيكلية الملكية وتركيبية مجلس الإدارة للتعبير عن الحوكمة، وكانت أنواع الملكية هي إما ملكية إدارة أو حكومة أو كبار حملة الأسهم، وتضمنت تركيبية المجلس وجود إدارة خارجية. ولاختبار هذه العلاقة قامت الدراسة بأخذ عينة من الشركات المدرجة في سوق سنغافورة للأوراق المالية Singapore Stock Exchange (SES)، في نهاية عام (1995) وبلغت (158) شركة مدرجة، حيث تضمنت العينة شركات مالية وغير مالية، وتم استخدام تحليل الانحدار للبيانات المجمعة من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية

السنوية للشركة تبدو ملائم لاحتياجات القرار للمستخدمين، حيث تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليتم الإفصاح عنها وأيضاً تحدد ملائمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات. بينما يرى (مارق، 2009) أن المقصود منه تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية. ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي. يمكن تصنيف مكونات الإفصاح الاختياري ضمن تسع مجموعات رئيسية؛ كل مجموعة تحوي على مجموعة من المكونات الفرعية على الشكل التالي (متولي، 2007)¹:

1. المعلومات العامة للشركة: (معلومات تاريخية عن الشركة، الهيكل التنظيمي للشركة، تأثير الوضع السياسي على نتائج أعمال الشركة، تأثير الوضع الاقتصادي على نتائج أعمال الشركة،....).
2. نشاط الشركة ووضعها المستقبلي: (بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة، بيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية، بيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعية،...).
3. معلومات الأسهم وحملات الأسهم: (القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة، اتجاهات القيمة السوقية للسهم، القيمة السوقية للشركة في نهاية السنة، عدد المساهمين الكلي،...).
4. المعلومات عن الإدارة: (أعمار المدراء، الشهادات العلمية للمدراء، الخبرات العملية للمدراء، تقسيم المدراء إلى تنفيذيين وغير تنفيذيين، الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيون،...).
5. المسؤولية الاجتماعية والبيئية: (سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، برنامج حماية البيئة كقيمة، برنامج حماية البيئة كقيمة، الإعانات المقدمة للغير، الهبات والمنح، التبرعات الخيرية،...).
6. نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية: (سياسية توزيع الأرباح- ذكر نسبة الربح الموزع- للعام الحالي،

5. لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية في جودة التقارير المالية.
 6. لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية في جودة التقارير المالية.
 7. لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول تكاليف البحث والتطوير في الشركة في جودة التقارير المالية.
 8. لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن العاملين في الشركة في جودة التقارير المالية.
 9. لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الحوكمة في جودة التقارير المالية.
- منهجية الدراسة:**

يحاول الباحث في هذه الدراسة اختبار أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، وتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بالإطار النظري المتاحة في الكتب والرسائل الجامعية والدوريات؛ بهدف بناء الإطار النظري للدراسة، وعلى المنهج الاستقرائي الذي يقوم على تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة التي تضمنت عوامل الإفصاح الاختياري؛ من حيث أثرها في جودة التقارير المالية وذلك بعد الرجوع إلى الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة القريبة من موضوع الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

يتناول الإطار النظري للدراسة التعرف على مفهوم الإفصاح الاختياري ومكوناته، ومن ثم التعرف على مفهوم جودة التقارير المالية؛ وذلك من خلال النقطتين الآتيتين:

مفهوم الإفصاح الاختياري ومكوناته:

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري إلا أنها كلها أجمعت على أن الإفصاح الاختياري يتمثل في إضافة معلومات وبيانات بواسطة الشركات لإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية وغير المالية زيادة على متطلبات الإفصاح الإلزامي. ومن هذه التعاريف على سبيل المثال ما جاء في دراسة (عفيفي، 2008) إذ يمثل الإفصاح الاختياري خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات أخرى في التقارير المالية

¹ قام الباحث بتصنيف تلك المكونات ضمن تسعة مجموعات رئيسية بما يتناسب مع طبيعة تلك المكونات.

المفاهيم هو قدرة المعلومات المفصّل عنها فيتوجيه قرارات المستثمرين أي أن الجودة في التقارير المالية ترتبط بشكل رئيس بمدى قدرة المعلومات المفصّل عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي تلك التقارير؛ حيث اعتمد الباحث على هذا المفهوم عند التعرف على أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية.

أما بالنسبة لطبيعة المعلومات الواجب توصيلها إلى المستخدمين عن طريق التقارير المالية فهي تتخذ أشكالاً مختلفة وتتعلق بمواضيع عديدة؛ فقد تكون معلومات مالية وغير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة إضافة إلى التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي والاجتماعي لمشاريع المؤسسة في نطاق المحيط الذي تنشط فيه (الزين، 2011).

الإطار العملي للدراسة:

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة بكافة شركات الوساطة المالية والبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (69) شركة وذلك استناداً إلى البيانات الرسمية المنشورة في بورصة عمان لعام 2014². أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية لتمثيل المجتمع المدروس حيث بلغ عددها (42) شركة (أي ما يعادل 60% تقريباً من حجم المجتمع المدروس)؛ وبناء عليه فقد تم توزيع (67) استبانة على المحللين الماليين العاملين في تلك الشركات والبنوك التجارية، وكان عدد الاستبانات التي حصلنا عليها (39) استبانة منها (36) استبانة صالحة للدراسة؛ بمعدل استجابة بلغ (58.20%).

أداة جمع البيانات:

استخدمت استبانة صممت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، وقد اختيرت من قبل مجموعة من المحللين الماليين حيث طلب منهم الإجابة على

تصنيف المبيعات جغرافياً - وفقاً للعملاء، معلومات مالية تاريخية،...).

7. تكاليف البحث والتطوير في الشركة: (سياسة الأبحاث والتطوير، مواقع أنشطة البحث والتطوير، عدد العاملين في البحث والتطوير، الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، مشاريع البحث والتطوير،...).

8. المعلومات عن العاملين في الشركة: (معلومات عن العاملين وتصنيفهم وفقاً للجنس ومستوى التعليم، توزيع العاملين داخل إدارات الشركة، عدد العاملين للعاملين الماضيين أو لسنوات أكثر،...).

9. المعلومات عن الحوكمة: (وجود لجنة حوكمة في الشركة، تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة الحوكمة، مهام لجنة الحوكمة، عدد اجتماعات لجنة الحوكمة،...).

مفهوم جودة التقارير المالية:

تعددت مفاهيم الجودة في مجال التقارير المالية من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين المختصين فقد عرفها الاتحاد الدولي للمحللين الماليين (Financial Analysts Federation (FAF على أنها تعني الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب، في حين ترى اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute Of Certified Public Accountants (AICPA) بأن الجودة تعني مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها (سامي، 2009)، في حين يرى الشيرازي أن الجودة هي مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية كي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها (الشيرازي، 1990)، أما Nashwa فقد عرف الجودة على أنها الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة (Nashwa, 2003)، في حين يرى خليل أن الجودة هي مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين (خليل، 2003).

ويرى الباحث أن العامل المشترك الرئيس بين تلك

²<http://stockexperts.net/showthread.php?t=12136>, Accessed in 28/2/2014.

بيانات خاصة بأفراد العينة (كالجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والتخصص)، انظر جدول رقم (1).
القسم الثاني: اشتمل على مكونات الإفصاح الاختياري التسع لتعرف أثرها في جودة التقارير المالية؛ حيث قسمت إلى تسعة محاور وذلك بما يمكن من قياس فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية لها؛ وقد قسمت إجابات أفراد العينة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي. انظر الجداول نوات الأرقام (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9)، (10)، و(11).
وللتحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة استخدم معامل كرونباخ ألفا لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها بعد توزيع الاستبانة عليهم؛ إذ بلغ هذا المعامل 96.8% وهذه النسبة جيدة جداً.

الأسئلة والتعليق على مدى شموليتها لمعرفة أثر مكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (قدرة المعلومات المفصح عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي التقارير المالية)، وقد أجرى الباحث مقابلة شخصية مع كل منهم وأخذ ملاحظاتهم كلها في الحسبان عند إعداد قائمة الاستبيان، كما تم تحكيم الاستبيان من قبل بعض أساتذة التحليل المالي والمحاسبة في كلية الاقتصاد والأعمال في جامعة الزرقاء للتأكد من قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، وقد تبين للباحث من خلال المقابلات والتحكيم قدرة الاستبانة على تعرف أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، وقد تكونت الاستبانة من قسمين هما:
القسم الأول: خطاب موجه من الباحث إلى أفراد عينة الدراسة يوضح فيه أهداف الدراسة ونطاقها، فضلاً عن

جدول (1)
توزيع الخاصية لعينة الدراسة

الخاصية	توزيع الخاصية
الجنس	28 ذكر 8 أنثى
المؤهل العلمي	4 دكتوراه 17 إجازة 14 ماجستير - معهد متوسط 1 دبلوم عال
سنوات الخبرة	8 أقل من 5 سنوات 4 من 5-10 سنة 19 من 5-10 سنوات 5 15 سنة فما فوق
التخصص	12 مالية ومصرفية 3 إدارة أعمال 20 محاسبة 1 أخرى

الإحصائي المعروف بـ (SPSS) اختصاراً لـ " لحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences"، وتتمثل تلك الأساليب في:
أ. المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean): كأحد أبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبانة.

الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

يهدف عرض نتائج الدراسة ووصف إجابات وآراء المستجيبين التي انبثقت عن أسئلة الاستبانة، تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة في بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، فضلاً عن الاستعانة بالبرنامج

موافق، أما رقم (3) فيشير إلى حيادي، أما رقم (2) فيشير إلى غير موافق، أما الرقم (1) فيشير إلى غير موافق بشدة، ومن أجل تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة قام الباحث بوضع ثلاثة مستويات على النحو الآتي: أثر كبير إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (4-5)، وأثر متوسط إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (3-3.99)، وأثر ضعيف إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (1-2.99).

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها :

تبين الجداول ذوات الأرقام (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9)، (10)، و(11) النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على الشكل الآتي:

ب. الانحراف المعياري (Standard Deviation): كأحد أبرز مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

ج. اختبار T للعينة الواحدة (One Sample - T Student Test): وذلك لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية لها التي قيست متغيراتها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي عند مستوى ثقة يساوي إلى 95%.

إجراءات معالجة الاستبانة :

في إطار معالجة الاستبانة تم تحديد مقاييس للإجابة على الأسئلة الواردة فيها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي إذ يشير الرقم (5) إلى موافق بشدة، أما رقم (4) فيشير إلى

جدول (2)

مكونات الإفصاح الاختياري حول المعلومات العامة للشركة وأثرها في جودة التقارير المالية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	معلومات تاريخية عن الشركة	4.333	0.828	9.661	35	0.000
2	الهيكل التنظيمي للشركة	4.361	0.833	9.800	35	0.000
3	تأثير الوضع السياسي على نتائج	4.472	0.654	13.506	35	0.000
4	تأثير الوضع الاقتصادي على نتائج	4.528	0.560	16.372	35	0.000
5	معلومات عن تأثير التطورات الإقليمية	4.472	0.609	14.509	35	0.000
6	تأثير البيئة القانونية على الشركة	4.500	0.561	16.054	35	0.000
7	المعلومات القطاعية	4.333	0.756	10.583	35	0.000
8	تحليل المنافسين	4.389	0.803	10.381	35	0.000
9	حصة الشركة من السوق	4.028	0.810	7.612	35	0.000
10	الميزة التنافسية للشركة	3.750	0.732	6.148	35	0.000
11	البرامج التأمينية للشركة	3.639	0.833	4.600	35	0.000
12	جودة المنتجات والخدمات	3.417	1.105	2.262	35	0.030
13	وصف لمدى الالتزام بالخطط	3.417	1.180	2.118	35	0.041
14	معلومات عن الحملات الإعلانية على المدى القصير	4.167	1.028	6.808	35	0.000

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
15	الطاقة الإنتاجية للشركة	4.056	0.893	7.095	35	0.000
16	تحليلات للمشاريع الاستثمارية	3.944	0.893	6.348	35	0.000
17	وصف لشبكات التسويق للسلع	3.750	1.052	4.277	35	0.000
18	معلومات عن برامج التوسع والتملك	3.778	1.017	4.587	35	0.000
19	الإفصاح بشكل جداول ورسوم بيانية	3.861	0.990	5.219	35	0.000
20	الإفصاح عن التكلفة في الصناعة	3.694	1.167	3.571	35	0.001
21	بيان بالعملاء أو الموردين الرئيسيين	3.556	0.809	4.122	35	0.000
22	القدرة التنافسية للشركة	3.639	0.931	4.120	35	0.000
23	المصاعب التي تواجهها الشركة	3.861	0.798	6.472	35	0.000
24	معلومات عن الحملات الإعلانية على المدى الطويل	3.361	0.867	2.499	35	0.017
25	تحليلات للفروع (نظرة عامة، نظرة تاريخية مختصرة، العمليات،	4.028	0.736	8.376	35	0.000
26	مساهمة الشركة في الاقتصاد القومي	3.694	0.822	5.070	35	0.000
27	أثر التكنولوجيا على الشركة	3.778	0.898	5.197	35	0.000
	المتوسط العام	3.956	0.858	7.310	35	0.003

جدول (3)

مكونات الإفصاح الاختياري حول نشاط الشركة ووضعها المستقبلي وأثرها في جودة التقارير المالية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	بيان بالإستراتيجية والأهداف العامة	4.361	0.543	15.050	35	0.000
2	بيان بالإستراتيجية والأهداف المالية	4.472	0.560	15.777	35	0.000
3	بيان بالإستراتيجية والأهداف التسويقية	4.556	0.558	16.733	35	0.000
4	بيان بالإستراتيجية والأهداف	4.139	0.723	9.449	35	0.000
5	تأثير الإستراتيجية على نتائج الشركة	4.111	0.575	11.602	35	0.000
6	تأثير الإستراتيجية على نتائج الشركة	4.056	0.583	10.867	35	0.000
7	التنبؤات النوعية بالمبيعات	4.056	0.754	8.402	35	0.000

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
8	التنبؤات الكمية للمبيعات	4.083	0.732	8.881	35	0.000
9	التنبؤات النوعية بالربح	4.056	0.754	8.402	35	0.000
10	التنبؤات الكمية بالربح	4.222	0.637	11.504	35	0.000
11	التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية	4.000	0.535	11.225	35	0.000
12	التنبؤات الكمية للتدفقات النقدية	4.111	0.575	11.602	35	0.000
13	الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات	4.222	0.591	12.410	35	0.000
14	نتائج مقارنة البيانات الفعلية مع	4.139	0.639	10.688	35	0.000
15	العوامل المؤثرة على الأداء المستقبلي	4.056	0.715	8.859	35	0.000
16	المشروعات والأنشطة الاجتماعية والبيئية المخططة	4.194	0.710	10.095	35	0.000
	المتوسط العام	4.177	0.636	11.347	35	0.000

جدول (4)

مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم وحملة الأسهم وأثرها في جودة التقارير المالية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة	4.611	0.599	16.140	35	0.000
2	اتجاهات القيمة السوقية للسهم	4.389	0.599	13.913	35	0.000
3	القيمة السوقية للشركة في نهاية السنة	4.500	0.697	12.914	35	0.000
4	عدد المساهمين الكلي	4.417	0.770	11.039	35	0.000
5	معلومات عن المساهمين وحصصهم	4.083	0.841	7.730	35	0.000
6	معلومات عن كبار المساهمين	4.361	0.723	11.292	35	0.000
7	تحليل القيمة السوقية للسهم في شكل معلومات وصفية كتابية	4.139	0.543	12.593	35	0.000
8	تحليل القيمة السوقية للسهم في شكل معلومات رقمية جدوليه	4.167	0.655	10.693	35	0.000
	المتوسط العام	4.333	0.678	12.039	35	0.000

جدول (5)

مكونات الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الإدارة وأثرها في جودة التقارير المالية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	أعمار المدراء	4.222	0.422	17.393	35	0.000
2	الشهادات العلمية للمدراء	4.417	0.500	17.000	35	0.000
3	الخبرات العملية للمدراء	4.500	0.507	17.748	35	0.000
4	تقسيم المدراء إلى تنفيذيين وغير تنفيذيين	4.556	0.504	18.520	35	0.000
5	الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيون	4.333	0.478	16.733	35	0.000
6	خبرات الإدارة العليا ومسؤولياتها	4.417	0.500	17.000	35	0.000
7	مواقع قيادية سبق للمدراء العمل بها	4.389	0.494	16.855	35	0.000
8	تقرير عن مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية	4.333	0.535	14.967	35	0.000
9	من هو صاحب الصلاحية في تحديد التعويضات للمدراء وكيف يتم تحديدها	4.472	0.506	17.447	35	0.000
10	أسماء أعضاء لجنة التعويضات	4.444	0.504	17.197	35	0.000
11	أسس تحديد قيمة التعويضات لأعضاء مجلس الإدارة	4.250	0.439	17.078	35	0.000
	المتوسط العام	4.394	0.490	17.085	35	0.000

جدول (6)

مكونات الإفصاح الاختياري حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأثرها في جودة التقارير المالية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة	3.583	0.937	3.734	35	0.001
2	برنامج حماية البيئة كيميائية	3.472	0.810	3.497	35	0.001
3	برنامج حماية البيئة كمية	3.528	0.878	3.607	35	0.001
4	الإعانات المقدمة للغير	3.472	0.878	3.228	35	0.003
5	الهيئات والمنح	3.278	0.659	2.527	35	0.016
6	التبرعات الخيرية	3.472	0.910	3.114	35	0.004
7	البرامج الاجتماعية	3.333	0.862	2.320	35	0.026

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
8	أمان وجودة المنتجات / الخدمات	3.500	0.878	3.416	35	0.002
9	بيان بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للشركة	3.472	0.910	3.114	35	0.004
10	إعانات للعمال	3.250	0.692	2.168	35	0.037
	المتوسط العام	3.436	0.841	3.073	35	0.009

جدول (7)

مكونات الإفصاح الاختياري حول نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية وأثرها في جودة التقارير المالية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	سياسية توزيع الأرباح (ذكر نسبة الربح الموزع) للعام الحالي	4.417	0.500	17.000	35	0.000
2	تصنيف المبيعات جغرافياً - وفقاً للعملاء	4.222	0.637	11.504	35	0.000
3	معلومات مالية تاريخية - ست سنوات	4.250	0.732	10.247	35	0.000
4	معدلات الربحية سابقة	4.333	0.586	13.663	35	0.000
5	معدلات التدفق النقدي سابقة	4.222	0.722	10.163	35	0.000
6	معدلات السيولة	4.444	0.652	13.288	35	0.000
7	نسبة المديونية	4.389	0.645	12.922	35	0.000
8	نسب تطوير الإنتاج والمبيعات	4.361	0.593	13.773	35	0.000
9	تفسيرات حول الإنتاج والمبيعات	4.222	0.540	13.569	35	0.000
10	تفسيرات حول هيكل الملكية	4.167	0.561	12.486	35	0.000
11	معدلات الإنتاجية	4.306	0.577	13.584	35	0.000
12	تفسيرات عن التغير في الربح المجمع	4.333	0.586	13.663	35	0.000
13	تحليل قطاعي إداري للأعمال	4.111	0.622	10.712	35	0.000
14	تأثير التضخم على مستقبل عمليات المنشأة	4.028	0.654	9.428	35	0.000
15	تأثير التضخم على نتائج الشركة	4.111	0.575	11.602	35	0.000
16	تأثير التضخم على الأصول	3.889	0.575	9.282	35	0.000
17	تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة	4.083	0.649	10.013	35	0.000

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
18	أسعار الصرف الرئيسية المستخدمة في ترجمة الحسابات بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية	4.056	0.630	10.054	35	0.000
	المتوسط العام	4.219	0.613	12.053	35	0.000

جدول (8)

مكونات الإفصاح الاختياري حول تكاليف البحث والتطوير وأثرها في جودة التقارير المالية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	سياسة الأبحاث والتطوير	3.889	0.465	11.479	35	0.000
2	مواقع أنشطة البحث والتطوير	3.861	0.543	9.522	35	0.000
3	عدد العاملين في البحث والتطوير	3.694	0.668	6.233	35	0.000
4	الميزانية المخصصة للبحث والتطوير	3.778	0.591	7.897	35	0.000
5	مشاريع البحث والتطوير	3.861	0.543	9.522	35	0.000
6	مؤشرات كمية لاتجاه نفقات الأبحاث والتطوير خلال السنتين الأخيرتين	3.833	0.507	9.860	35	0.000
7	مؤشرات بيانية لاتجاه نفقات الأبحاث والتطوير خلال السنتين الأخيرتين	3.806	0.467	10.346	35	0.000
8	النتائج المحققة من الأبحاث والتطوير	3.778	0.540	8.635	35	0.000
	المتوسط العام	3.813	0.540	9.187	35	0.000

جدول (9)

مكونات الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن العاملين في الشركة وأثرها في جودة التقارير المالية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	معلومات عن العاملين وتصنيفهم وفقاً (للجنس مستوى التعليم)	3.556	0.877	3.803	35	0.001
2	توزيع العاملين داخل إدارات الشركة	3.694	0.856	4.868	35	0.000
3	عدد العاملين للعاملين الماضيين أو	3.639	0.867	4.422	35	0.000
4	عدد العاملين للعام الحالي فقط	3.694	0.668	6.233	35	0.000
5	مبررات التغيير في عدد العاملين	4.000	0.756	7.937	35	0.000
6	السياسة المستخدمة في التوظيف	3.806	0.749	6.452	35	0.000
7	نسبة العمال المحليين من إجمالي العمال	3.500	1.028	2.918	35	0.006
8	تأثير التدريب على نتائج الشركة	3.972	0.609	9.582	35	0.000
9	نوعية التدريب	3.889	0.622	8.570	35	0.000
10	نوعية العاملين الذين تم تدريبهم	3.694	0.749	5.562	35	0.000
11	عدد العاملين الذين تم تدريبهم	3.694	0.749	5.562	35	0.000
12	سياسة التدريب	3.639	0.990	3.872	35	0.000
13	الميزانية المخصصة للتدريب	3.694	0.920	4.528	35	0.000
14	إنتاجية العامل	3.889	0.708	7.531	35	0.000
15	متوسط دخل العامل	3.667	0.986	4.058	35	0.000
16	برامج تدريبية للعمال	3.694	0.786	5.299	35	0.000
	المتوسط العام	3.733	0.808	5.700	35	0.000

جدول (10)

مكونات الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الحوكمة وأثرها في جودة التقارير المالية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	وجود لجنة حوكمة في الشركة	4.306	0.525	14.927	35	0.000
2	تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة الحوكمة	4.083	0.649	10.013	35	0.000
3	مهام لجنة الحوكمة	4.167	0.775	9.037	35	0.000
4	عدد اجتماعات لجنة الحوكمة	3.889	0.667	8.000	35	0.000
5	تقرير لجنة الحوكمة	4.083	0.554	11.729	35	0.000
6	معلومات عن الالتزام بالحوكمة	4.278	0.659	11.625	35	0.000
	المتوسط العام	4.134	0.638	10.888	35	0.000

جدول (11)

مكونات الإفصاح الاختياري وأثرها في جودة التقارير المالية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الفرضية الفرعية الأولى	3.956	0.858	7.310	35	0.003
الفرضية الفرعية الثانية	4.177	0.636	11.347	35	0.000
الفرضية الفرعية الثالثة	4.333	0.678	12.039	35	0.000
الفرضية الفرعية الرابعة	4.394	0.490	17.085	35	0.000
الفرضية الفرعية الخامسة	3.436	0.841	3.073	35	0.009
الفرضية الفرعية السادسة	4.219	0.613	12.053	35	0.000
الفرضية الفرعية السابعة	3.813	0.540	9.187	35	0.000
الفرضية الفرعية الثامنة	3.733	0.808	5.700	35	0.000
الفرضية الفرعية التاسعة	4.134	0.638	10.888	35	0.000
الفرضية الرئيسية	4.022	0.678	9.854	35	0.001

❖ يلاحظ من الجداول السابقة ما يأتي :

جودة التقارير المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.956، وهو متوسط يقع بين (3- 3.99)، وهو المستوى الافتراضي المحدد

1. نجد في الجدول رقم (2) إن مكونات الإفصاح الاختياري حول المعلومات العامة للشركة كان لها أثراً متوسطاً في

- مسبقاً في الدراسة.
2. نجد في الجدول رقم (3) إن مكونات الإفصاح الاختياري حول نشاط الشركة ووضعها المستقبلي كان لها أثراً كبيراً في جودة التقارير المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.177، وهو متوسط يقع بين (4-5)، وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في الدراسة.
3. نجد في الجدول رقم (4) إن مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم وحملة الأسهم كان لها أثراً كبيراً في جودة التقارير المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.333، وهو متوسط يقع بين (4-5)، وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في الدراسة.
4. نجد في الجدول رقم (5) إن مكونات الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الإدارة كان لها أثراً كبيراً في جودة التقارير المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.394، وهو متوسط يقع بين (4-5)، وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في الدراسة.
5. نجد في الجدول رقم (6) إن مكونات الإفصاح الاختياري حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية كان لها أثراً متوسطاً في جودة التقارير المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.436، وهو متوسط يقع بين (3-3.99)، وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في الدراسة.
6. نجد في الجدول رقم (7) إن مكونات الإفصاح الاختياري حول نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية كان لها أثراً كبيراً في جودة التقارير المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.216، وهو متوسط يقع بين (4-5)، وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في الدراسة.
7. نجد في الجدول رقم (8) إن مكونات الإفصاح الاختياري حول تكاليف البحث والتطوير كان لها أثراً متوسطاً في جودة التقارير المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.813، وهو متوسط يقع بين (3-3.99)، وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في الدراسة.
8. نجد في الجدول رقم (9) إن مكونات الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن العاملين في الشركة كان لها أثراً متوسطاً في جودة التقارير المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.733، وهو متوسط يقع بين (3-3.99)، وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في الدراسة.
9. نجد في الجدول رقم (10) إن مكونات الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الحوكمة كان لها أثراً كبيراً في جودة التقارير المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.134، وهو متوسط يقع بين (4-5)، وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في الدراسة.
- اختبار فرضيات الدراسة الفرعية والرئيسية:**
1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص: لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات العامة للشركة في جودة التقارير المالية. وبالعودة للجدول رقم (2) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 3.956، وهو متوسط يقع بين (3-3.99)، وهو المستوى المحدد مسبقاً في الدراسة، ومن ثم فإن تلك المكونات ذات أثر متوسط في جودة التقارير المالية. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (2) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى 0.003 وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات العامة للشركة في جودة التقارير المالية.
2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص: لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول نشاط الشركة ووضعها المستقبلي في جودة التقارير المالية. وبالعودة للجدول رقم (3) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 4.177، وهو متوسط يقع بين (4-5)، وهو المستوى المحدد مسبقاً في الدراسة،

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الإدارة في جودة التقارير المالية.

5. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص: لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية في جودة التقارير المالية. وبالعودة للجدول رقم (6) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 3.436، وهو متوسط يقع بين (3-3.99)، وهو المستوى المحدد مسبقاً في الدراسة، ومن ثم فإن تلك المكونات ذات أثر متوسط في جودة التقارير المالية. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (6) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى 0.009 وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يؤثر الإفصاح الاختياري حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية في جودة التقارير المالية.

6. اختبار الفرضية الفرعية السادسة التي تنص: لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية في جودة التقارير المالية. وبالعودة للجدول رقم (7) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 4.216، وهو متوسط يقع بين (4-5)، وهو المستوى المحدد مسبقاً في الدراسة، ومن ثم فإن تلك المكونات ذات أثر كبير في جودة التقارير المالية. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (7) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى 0.000 وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يؤثر الإفصاح الاختياري حول نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية في جودة التقارير المالية.

7. اختبار الفرضية الفرعية السابعة التي تنص: لا

ومن ثم فإن تلك المكونات ذات أثر كبير في جودة التقارير المالية. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (3) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى 0.000 وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يؤثر الإفصاح الاختياري حول نشاط الشركة ووضعها المستقبلي في جودة التقارير المالية.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص: لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم وحملة الأسهم في جودة التقارير المالية. وبالعودة للجدول رقم (4) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 4.333، وهو متوسط يقع بين (4-5)، وهو المستوى المحدد مسبقاً في الدراسة، ومن ثم فإن تلك المكونات ذات أثر كبير في جودة التقارير المالية. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (4) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى 0.000 وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يؤثر الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم وحملة الأسهم في جودة التقارير المالية.

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص: لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الإدارة في جودة التقارير المالية. وبالعودة للجدول رقم (5) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 4.394، وهو متوسط يقع بين (4-5)، وهو المستوى المحدد مسبقاً في الدراسة، ومن ثم فإن تلك المكونات ذات أثر كبير في جودة التقارير المالية. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (5) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى 0.000 وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناءً عليه فإننا

فإن تلك المكونات ذات أثر كبير في جودة التقارير المالية. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (10) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى 0.000 وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الحوكمة في جودة التقارير المالية.

10. اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص: لا يؤثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية. وبالعودة للجدول رقم (11) نلاحظ أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمتوسطات الحسابية للفرضيات التسع قد بلغ 4.022، وهو متوسط يقع بين (4-5)، وهو المستوى المحدد مسبقاً في الدراسة، ومن ثم فإن تلك المكونات ذات أثر كبير في جودة التقارير المالية. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (11) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار الإجمالي (t-test) يساوي إلى 0.001 وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يؤثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية.

النتائج والتوصيات:

- النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ترتيبها تنازلياً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حسب درجة تأثيرها في جودة التقارير المالية على النحو الآتي:

1. لمكونات الإفصاح الاختياري حول كل من: نشاط الشركة ووضعها المستقبلي، معلومات الأسهم وحملة الأسهم، المعلومات عن الإدارة، نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، والمعلومات عن الحوكمة؛ أثراً كبيراً في جودة التقارير المالية.
2. لمكونات الإفصاح الاختياري حول كل من: المعلومات العامة للشركة، المسؤولية الاجتماعية

يؤثر الإفصاح الاختياري حول تكاليف البحث والتطوير في الشركة في جودة التقارير المالية. وبالعودة للجدول رقم (8) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 3.813، وهو متوسط يقع بين (3-3.99)، وهو المستوى المحدد مسبقاً في الدراسة، ومن ثم فإن تلك المكونات ذات أثر متوسط في جودة التقارير المالية. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (8) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى 0.000 وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يؤثر الإفصاح الاختياري حول تكاليف البحث والتطوير في الشركة في جودة التقارير المالية.

8. اختبار الفرضية الفرعية الثامنة التي تنص: لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن العاملين في الشركة في جودة التقارير المالية. وبالعودة للجدول رقم (9) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 3.733 وهو متوسط يقع بين (3-3.99)، وهو المستوى المحدد مسبقاً في الدراسة، ومن ثم فإن تلك المكونات ذات أثر متوسط في جودة التقارير المالية. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (9) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى 0.000 وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن العاملين في الشركة في جودة التقارير المالية.

9. اختبار الفرضية الفرعية التاسعة التي تنص: لا يؤثر الإفصاح الاختياري حول المعلومات عن الحوكمة في جودة التقارير المالية. وبالعودة للجدول رقم (10) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ ر وهو متوسط يقع بين (4-5)، وهو المستوى المحدد مسبقاً في الدراسة، ومن ثم

لمفهوم الإفصاح الاختياري وعرض مكوناته ضمن تقاريرها المالية، وذلك عند سعيها لتقديم معلومات قادرة في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير.

2. ضرورة إجراء ندوات تعريفية لأعضاء مجلس إدارة الشركات المدرجة بهدف تعريفهم بأهمية وفوائد الإفصاح الاختياري وأثره في تعزيز جودة التقارير المالية.

والبيئية، تكاليف البحث والتطوير في الشركة، والمعلومات عن العاملين في الشركة؛ أثراً متوسطاً في جودة التقارير المالية.

وبناء على ما سبق يمكن أن نصل إلى النتيجة الآتية: لمكونات الإفصاح الاختياري أثر كبير نسبياً في جودة التقارير المالية.

- التوصيات:

1. ضرورة تبني الشركات المدرجة في بورصة عمان

المراجع

المراجع العربية

أبو شلوع، هديل، (2013)، "محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، "نظرية المحاسبة"، (دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الشامية، الكويت).

الزوين، منصور (2011). " أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية - دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، الجزائر، 29 & 30 نوفمبر.

زبيد، لطيف، محمد، العثمان، وريم، علي (2011)، "مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية؛ مج. 33، ع. 3).

عبد الكريم، عارف عبد الله، (2003)، "الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية"، مجلة التجارة والتمويل؛ ع. 1.

عفيفي، هلال عبد الفتاح، (2008)، "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، مجلة البحوث التجارية؛ م. 30، ع. 1.

مارق، سعد محمد، (2009)، "قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز؛ م. 23، ع. 1.

أبو حمام، ماجد إسماعيل، (2009)، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية- دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

حمدان، علام محمد موسى، (2011)، "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة كلية العلوم الإدارية والمالية؛ م. 38، ع. 2، ص 415-433.

خليل، محمد (2003)، "دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية؛ ع. 2.

الخيال، توفيق عبد المحسن، (2009)، "الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة؛ ع. 3.

أبو زيد، كمال خليفة، (1990)، "النظرية المحاسبية"، ترجمة وتعريف لكتاب إلدون وهندريكسن.

سامي، مجدي محمد (2009). " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية؛ م. 46، ع. 2.

الشامي، أكرم يحيى علي، (2009)، "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

الأعمال في المملكة العربية السعودية"، مجلة التجارة والتمويل؛ ع. 1.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

- Abdul-Karim, A., (2003) "Accounting disclosure Optional with a field study of the demand side in the Egyptian environment", *Trade and Finance Magazine*, Vol.1, pp.249-316.
- Abo Hamam, M. Ismail, (2009) "The impact of application of governance rules on accounting disclosure and quality of financial reports-field study in Palestine Exchange Firms", *Unpublished Master Thesis in Accounting*, Faculty of Commerce, The Islamic University, Gaza.
- Abu Chaloh, H., (2013) "Determinants of accounting disclosure Optional in the Joint stock companies: theoretical and applied study in the Egyptian business environment", *Unpublished Master Thesis in Accounting*, Faculty of Commerce, Tanta University.
- Abu Zaid, K. Khalifa, (1990), *Accounting Theory*, The translation and definition of the Eldon and Hendrickson' book.
- Afifi, H. A., (2008) "The relationship between the application of corporate governance and the level of the optional disclosure in the annual reports: experimental study in the Egyptian environment", *Journal of Business Research*, Vol.30, No.1, pp.429-498.
- Al-khaial, T. A., (2009) "Optional disclosure and its role in the rationalization of investment decisions in the Saudi financial market: An Empirical Study", *The Scientific Journal of the Economy and Trade*, Vol.3, pp.105-156.
- Hamdan, A. M. Musa, (2011) "The impact of the accounting reservation in improving the quality of financial reporting: An Empirical Study on the Jordanian public industrial companies", *Journal of College of Administrative and Financial Sciences*, No. 38, Issue.2, pp.415-433.
- Khalil, Mohammed (2003) "The Role of Management Accountants in the framework of corporate governance", *Journal of Business Studies and Research*, Vol.2, pp.1-14.
- متولي، طلعت عبد العظيم، (2007)، "نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة"، *Journal of King Abdul Aziz University*, Vol.23, No.1, pp.131- 174.
- Marik, S. M., (2009) "Measuring the level of the optional disclosure in the financial reports published for Saudi Corporations", *Journal of King Abdul Aziz University*, Vol.23, No.1, pp.131- 174.
- Metwally, T. A., (2007) "Proposed model for measuring the size and quality of the optional disclosure of the application on the business environment in the Kingdom of Saudi Arabia", *Trade and Finance Magazine*, Vol.1, pp. 1-36.
- Sami, M. Mohammed (2009) "The role of audit committees in corporate governance and its impact on the quality of the financial statements published in the Egyptian business environment", *Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research*, Vol.46, No. 2, pp.1-42.
- Shami, A. Yahya, (2009) "The impact of the qualitative characteristics of accounting information on the quality of the financial reports of commercial banks operating in the Republic of Yemen", *Unpublished Master Thesis in Accounting*, College of Business, University of the Middle East for Higher Studies.
- Shirazi, A. Mehdi, (1990), *Accounting Theory*, Dar Al-salasil for printing, publishing and distribution, Al-shamia, Kuwait.
- Zayoud, L., Mohammed O., and Reem, A. (2011) "The level of the optional disclosure in financial reports published for listed companies at Damascus Securities Exchange", *Journal of Tishreen University for Research and Scientific Studies- Series of Economic and Legal Sciences*, Vol.33, No.3, pp.27-44.
- Zein, M. (2011) "The importance of the adoption of International Financial Reporting Standards and the dimensions of disclosure and transparency-Analytical Assessment Study of the accounting system and the new financial applied in Algeria", *paper presented at the International Scientific Conference on "Accounting Reform in Algeria"*, Algeria 29-30 November, pp.133-144.

المراجع الأجنبية

- Adelopo, Ismail. 2011. "Voluntary Disclosure Practices Amongst Listed Companies in Nigeria", *Advances in Accounting, incorporating advances in International Accounting*; Vol. 27, pp338-345.
- Ball, Ray. 2012. "Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure as Complements: A Test of Confirmation Hypothesis", *Journal of Accounting and Economics*; 53:136-16.
- Chan, Ann Ling-Ching and Rong Ding and Wenxuan Hou. 2014. "Does Mutual Fund Ownership Affect Financial Reporting Quality for Chinese Privately-Owned Enterprises?", *International Review of Financial Analysis, Forthcoming*. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2264073> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2264073>.
- Eng, L.L., and Y.T. Mak. 2003. "Corporate Governance and Voluntary Disclosure", *Journal of Accounting and Public Policy*; Vol. 22: 325-345.
- Heitzman, S., Wesley, C., and J. Zimmerman. 2010. "The Joint Effects of Materiality Thresholds and Voluntary Disclosure Incentives on Firms' Disclosure Decisions", *Journal of Accounting and Economics*; 49:109-132.
- Hope, Ole-Kristian and Wayne B. Thomas, and Dushyantkumar Vyas, (2013), "Financial Reporting Quality of U.S. Private and Public Firms", *The Accounting Review, Forthcoming*; Rotman School of Management Working Paper No. 2213831. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2213831>.
- Mark, H. Lang and Lundholm Russell. J. 1996. "Corporate Disclosure Policy and Analyst Behavior", *The Accounting Review*; 71(4): 467-492.
- Nashwa, G. 2003. Audit Committee: the solution to quality financial reporting, *The CPA Journal*, Dec., pp.6-9.
- Robert, K. Elliott, and D. Jacobson Petter. 1994. "Costs and Benefits of Business Information Disclosure", *Accounting Horizons*; 8(4).
- www.stockexperts.net/showthread.php?t=12136

Measurement of the Impact of Voluntary Disclosure in the Quality of Financial Reports (Field study at Amman Stock Exchange)

*Rasha Hamadeh **

ABSTRACT

This study aims to identify the impact of Voluntary Disclosure in the quality of financial reports. To achieve the objective of the study a questionnaire was developed that included the nine components of Voluntary Disclosure: General information of the company, the company's activity and the future status, stock information and shareholders, information management, social and environmental responsibility, results and ratios analysis of financial and non-financial, research and development costs in the company, information about the employees of the company, and information about the governance; to identify the impact of these components in the quality of financial reporting which represented in ability of the information disclosed in making a difference in the decisions of the users of these reports within the research community represented by financial brokerage firms and commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. The questionnaires were distributed to a sample of financial analysts working in those firms and commercial banks, and then the results were analyzed and test hypotheses using Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The study concluded that there is a significant impact of the components of Voluntary Disclosure in the quality of financial reports, and recommends the need of adoption of the companies listed on the Amman Stock Exchange for the concept of Voluntary Disclosure and display components within their financial reports.

KEYWORDS: Disclosure, Quality, Financial Reports, Amman Stock Exchange (ASE).

* Accounting Department, Faculty of Economics and Administrative Sciences,
Zarqa University/Jordan
prof.rhamada@yahoo.com
Received on 18/5/2014 and Accepted for Publication on 26/8/2014.